



العنف ضد الأطفال



مرتفعة من العنف في حياة هؤلاء الأطفال. وفي المدرسة فإن الإجابات أشارت إلى ضعف جودة التدريس ضمن دور الرعاية. ٥٤٪ من الأطفال أجابوا أنهم ضربوا من قبل الأساتذة أثناء التدريس.

- أفاد الأطفال في الدور أنهم تعرضوا لمعاملة قاسية ٣٤,٤٪ وإلى معاملة معتدلة قاسية ٣١٪ عندما قاموا بارتكاب عملاً خاطئاً. ٧٥,٨٪ ذكروا أنهم ضربوا و٢٤٪ ذكروا أنه تم تحذيرهم. نسبة التعرض للتحرش والإساءة مع التحرش أعلى من نسبة الأطفال الذين يعيشون مع أسرهم. أكثر من ٦٠٪ من الأطفال ذكروا أنهم تعرضوا لتحرش جنسي وتحرش من نوع آخر في الأغلب الضرب والشتم. الأطفال في الدور يتعرضون للعنف ليس فقط من الموظفين المسؤولين ولكن من زملائهم. أكثر الإجابات كانت عن التحرش من قبل زملاء ٣٨٪ ثم من الأساتذة ثم العاملين ثم الحراس وأيضا من المستشارين الاجتماعيين (٩,٥٪).
- إن ردود فعل الأطفال تجاه العنف كانت الشعور بالإحباط وكان هناك نسبة عالية في الكآبة والإحباط المكتسب. في مجموعات النقاش المتعمقة أفاد الأطفال إلى شعورهم بالرغبة في الانتحار وتمني الموت.



العنف يشبه الوباء المزمن في حياة الأطفال في جميع أنحاء العالم وحظي خلال الثلاث السنوات الأخيرة باهتمام المجتمع الدولي كاستناد مهم للكفاح من أجل حقوق الأطفال، والدراسة التي أقرتها الأمم المتحدة تسهم في تطوير ملتقى لإيجاد إجماع عالمي حول القضايا المتعلقة بالعنف ضد الأطفال، ونتج عن ذلك التزام دولي متزايد لمكافحة العنف ضد الأطفال. ودراسة العنف ضد الأطفال في اليمن مهمة صعبة، فالمجتمع اليمني التقليدي يستند إلى زعامات الآباء، وغالبا ما يخفي العنف داخل الأسرة ودخل الجماعة لأن العنف مقبول كوسيلة من وسائل تربية الأولاد، كما أن دراسة العنف ضد الأطفال تعطينا فرصة هامة لمزيد من الضمير والوعي للأسباب الكامنة وأظهارها في السياق اليمني، وتعطينا قاعدة لتطوير استراتيجيات وطنية وسياسات تهدف إلى حماية الأطفال ضد هذا النوع من الإيذاء.

في بعض الأحيان تسبب ضرا جسيما شديدا وتزيف الدم والرقود في المستشفى وقد وجد أن الأب أولا ثم الأم هما المسؤولان عن العقوبة غالبا.

- نسبة عالية من الأطفال (٨٢٪) ذكروا أن العقوبة الجسدية هي الوسيلة الشائعة للتأديب في المدارس، وليس هناك اختلاف بين المناطق المدنية والريفية.
- أكثر أسباب التأديب التي ذكرت هي عدم إنجاز الواجب المنزلي (٥٤٪) سوء السلوك في الفصل (٢٥٪)، وذكر (٦٥٪) من الطلبة أن معظم العقوبات كانت الضرب بالعصا والقليل (٧,٦٪) كان مجرد تصحيح سلوك. والأساتذة هم الذين يقومون بالعقوبات كما ذكر (٨٧٪)، القليل من الإيذاء يحدث بسبب العنف من قبل زملاء من الطلبة (٨٪).

مع أنه كان من الصعب أن نبحث في موضوع التحرش فإن ٣٤٪ من الأطفال الذين تم سؤالهم ذكروا أنهم تعرضوا لأنواع متعددة من التحرش بدون أن يحددوا نوع التحرش.

- وقد وجد أن رد الأطفال على التحرش هو طلب العون من الأمهات أو من الجيران وقليل يطلبون العون من الآباء، كما أنهم يطلبون مساعدة المدرسين ثم الإخصائيين الاجتماعيين وفي حالات يطلبوا المساعدة من المارة إذا تعرضوا للتحرش في الشارع.
- إن تأثير العقوبة الجسدية والإيذاء على الأطفال تمت الإشارة إليه أن ٨٥,٧٪ أعربوا عن الغضب والإنفعال كجواب على العنف داخل البيت، أما المدرسة فردة فعل الأطفال تجاه العنف هو الشعور بالإحباط وعدد كبير أصيب بالكآبة.

نصف الذين تم سؤالهم من الآباء أفادوا أنهم تلقوا شكواي من الأطفال عن التحرش (٥١,٣٪) بينما النصف قالوا أنهم لم يتلقوا أي شكوى (٤٨,٧٪) وعلاوة على ذلك فإن المكان الذي يشكو الأطفال أنهم تلقوا فيه تحرشا هو الشارع (٦٩٪) ويتبع ذلك المدرسة (٤١٪).

- أغلبية الشكاوى التي تلقاها الأبوان سواء في المدن أو في الريف تتصل بالإيذاء الجسدي للأطفال

لذلك سعى المجلس الأعلى للأمومة والطفولة بالتعاون مع اليونيسيف والمنظمة السويدية ومنظمة الصحة العالمية للقيام بدراسة استطلاعية تمهيدا لإعداد برنامج وطني لمكافحة العنف ضد الأطفال.

هدفت الدراسة إلى: التعرف على أنواع وأشكال العنف ضد الأطفال، العنف كما يحدث في أماكن مختلفة ومن قبل أشخاص مختلفين: الأسرة، المجتمع، المدرسة، دور رعاية الأحداث، بين الأطفال الذين يعيشون في الشوارع ودور الأيتام، الأسباب المؤدية إلى العنف، التأثيرات الاجتماعية والنفسية وإستراتيجيات الأطفال في المقاومة.

أجريت الدراسة في محافظتي صنعاء والحديدة في الريف والحضر و استخدمت الدراسة وسائل الكم والكيف من خلال استعراض القوانين والتشريعات الوطنية والدولية والوثائق والتقارير ودراسات تتعلق بالعنف ضد الأطفال، أجريت ١٧١ مقابلة منظمة مع عدد من الأطفال عمر ٦ إلى ١٥ سنة ومع الآباء ومع الذين يقومون بالرعاية في الدور (دور الأحداث، ومراكز أطفال الشوارع، ودور الأيتام)، وعقدت نقاشات مع ٨٠ مجموعة خاصة من أطفال في أسرهم، مراكز أطفال الشوارع والأطفال في دور الأيتام والمدرسين والآباء، و٥٤ مقابلة متعمقة مع الأطفال والمسؤولين المحليين.

خرجت الدراسة بعدد من الاستنتاجات الرئيسية حول تجربة الأطفال ومفهومهم للعنف (داخل الأسرة، في المدرسة، خارج المدرسة والأسرة) التي يبين منها أن:

- ٨٨,٢٪ من الأطفال الذين تم لقاءهم في المقابلة ذكروا أن الأسلوب المتكرر والشائع للتأديب داخل الأسرة هو العقوبة الجسدية، وأكثر الأسباب للتأديب هو عدم الطاعة لما يؤمر به (٤١٪) وعدم القيام بالأعمال المنزلية كسبب العقوبة (١٩٪)
- معظم أساليب العقوبة في المنزل هي الضرب والشتم وهناك أنواع أخرى من العقوبة الجسدية تم ذكرها مثل الضرب بالعصا (٨٥,٦٪) الصفع على الوجه (٢٪) وتم ذكر أنواع أخرى من العقوبة والتي

٦٥٪ ونسبة أقل من ذلك شكوا تعرضهم للشتم ٤٢٪. وقد وجد أنه في مراكز المدن أطفال أكثر يشكون من التحرش الجنسي ممن هم في الريف.

- يبدو من الدراسة أن الآباء لا يدعمون شكوى أولادهم بالاستجابة إلى شكوايهم عن الإيذاء.
- وأن وجهة نظر الآباء فإن العقوبة الجسدية هي الوسيلة الأكثر شيوعا في التأديب، وأن الآباء في الريف يستعملون العقوبة الجسدية للتأديب أكثر من الآباء في المدن، والآباء في المدن يشرحون الأخطاء التي يرتكبها الأطفال أكثر من الآباء في الأرياف.
- وقد ذكر الآباء أن الأطفال تبدأ معاقبتهم بين عمري ٥ و ٧ سنوات ومع ذلك فالأطفال في الريف تبدأ معاقبتهم بين ١ و ٣ سنوات. من ناحية النوع فإن مجموعات النقاش المتعمقة ذكرت أن الأولاد يعاقبون أكثر من البنات وأن عددا كبيرا من الذين تمت مناقشتهم ٨٥٪ يشعرون أن أساليبهم في التأديب صحيحة بغض النظر إلى الوظيفة أو التعليم الذي تلقوه.
- على عكس الأطفال العاديين الذين تم سؤالهم فإن قليلا من الأطفال في دور الرعاية قد عاش مع أبويهم قبل التحاقه بالدار (٣٩,٤٪). انفصال الأسرة عن بعضها البعض يبدو أنه السبب الرئيسي لعدم العيش مع الأبوين. وقد ظهرت دلائل على وجود نسبة

١٥٪ ونسبة أقل من ذلك شكوا تعرضهم للشتم ٤٢٪. وقد وجد أنه في مراكز المدن أطفال أكثر يشكون من التحرش الجنسي ممن هم في الريف.

يبدو من الدراسة أن الآباء لا يدعمون شكوى أولادهم بالاستجابة إلى شكوايهم عن الإيذاء.

وأن وجهة نظر الآباء فإن العقوبة الجسدية هي الوسيلة الأكثر شيوعا في التأديب، وأن الآباء في الريف يستعملون العقوبة الجسدية للتأديب أكثر من الآباء في المدن، والآباء في المدن يشرحون الأخطاء التي يرتكبها الأطفال أكثر من الآباء في الأرياف.

وقد ذكر الآباء أن الأطفال تبدأ معاقبتهم بين عمري ٥ و ٧ سنوات ومع ذلك فالأطفال في الريف تبدأ معاقبتهم بين ١ و ٣ سنوات. من ناحية النوع فإن مجموعات النقاش المتعمقة ذكرت أن الأولاد يعاقبون أكثر من البنات وأن عددا كبيرا من الذين تمت مناقشتهم ٨٥٪ يشعرون أن أساليبهم في التأديب صحيحة بغض النظر إلى الوظيفة أو التعليم الذي تلقوه.

على عكس الأطفال العاديين الذين تم سؤالهم فإن قليلا من الأطفال في دور الرعاية قد عاش مع أبويهم قبل التحاقه بالدار (٣٩,٤٪). انفصال الأسرة عن بعضها البعض يبدو أنه السبب الرئيسي لعدم العيش مع الأبوين. وقد ظهرت دلائل على وجود نسبة

برنامج حماية الطفل

أجل تقييم وتوصيل الدروس المستفادة من المشاريع التي لها علاقة ببرامج الأطفال الأحداث.

- وفي حال عدم وجود بنية أساسية لقضاء الأحداث فإن مشروع الأحداث يلزم أن يعطي أولوية لها ما هو ثابت وله صفة (الديمومة) في مرحلة تنفيذ المشروع. إن تركيز مشاريع الأحداث على الإستمرارية يعتبر مثالا على هذه الإستراتيجية.

- في غياب الخدمات الاجتماعية والخدمات القضائية ومعاهد التدريب وموظفين مدربين في مجال القضاء والعمل الاجتماعي من خلال أنشطة بناء القدرات في نظام قضاء الأحداث يعتبر الإستراتيجية الرئيسية التي يجب إتباعها.

التوصيات

- المشروع ينبغي أن يستمر دعمه لينتقل إلى مرحلة الإستمرارية التي تشمل إدارة قضائية.
- إن خلق إطار قانوني حازم وشفاف يتم تنظيمه من خلال وزارة العدل يبدو ضروريا من أجل الوصول إلى نظام عدالة أكثر توازنا.
- إن دور الأحداث ينقصها الموظفون المدربون خاصة أخصائيي الخدمة الاجتماعية. يجب القيام بأبحاث أكثر وتطوير لبرامج تركز على الأحداث وإعطاء الأولوية لبناء القدرات وتطوير السياسات.
- إن تدريب الموظفين يجب أن يشمل: التركيز على فنون العلاج بواسطة المجموعات وإدارة المشاكل والتواصل بواسطة نظير لنظير وبرامج من أسرة إلى أسرة.
- ينبغي لليونسيف تقييم ما إذا كان مشروع الأحداث يمكن أن تكون له صلات أقوى بالمشاريع الأخرى ذات العلاقة.

لحاجات الأحداث بدرجات مختلفة من النجاح. وصل المشروع إلى ٨٥٦ طفلا في عام ٢٠٠٤ و ١١٣٠ من الأطفال عام ٢٠٠٣ في دور الأحداث السبعة.

فاعلية المشروع

- حقق المشروع هدف الوصول إلى الأحداث من الأطفال لتوصيل الفوائد التي يحتاجونها بقوة: وهي الخدمات القانونية والرعاية الجسدية والنفسية.

عمل المؤسسات

- اختلفت درجة عمل اليونيسيف وشركائها في تنفيذ المشروع بحسب التقييم. وقد قامت اليونيسيف بنقل دعمها وخبرتها ومساعداتها الفنية لمصلحة المؤسسات المشاركة في تنفيذ المشروع الذي تستفيد منه الأحداث. ومن هذا المنظر فإن مساعدات اليونيسيف ودعمها ضروري جدا.

الإستمرارية

- عملت اليونيسيف ضمن النظام القائم مع الوزارات والهيئات ذات العلاقة ولم تقم بخلق موازٍ للنظام القائم. ولذلك فإن كل ماتم إيجاده من ليات ونظم سوف تبقى بعد إنسحاب اليونيسيف. وقد قام المشروع بدعم عدة أنشطة من شأنها أن تدعم إستمرارية المشروع مثل التدريب والتنفيذ من خلال عدة شركاء وعملية إعادة تأهيل النظام وبناء القدرات والموارد البشرية والمشاركة في التكاليف.

الدروس المستفادة

- من المفيد أن يمدد ويوسع ما وصل إليه مشروع اليونيسيف الذي يهدف مباشرة إلى الوصول إلى مجاميع الأحداث ومشاكلهم.
- على اليونيسيف أن تقوى من اليات المراقبة والتحليل والتوثيق والنشر من

إنجازه ومن ثم فإن التقييم يحاول توضح مناطق القوى والضعف في مشروع قضاء الأحداث. ويوجه سؤالا عما يمكن للبرنامج عمله من تغييرات والحصول على الحد الأعلى من الفائدة.

الأهداف

- تقييم العلاقة بين إستراتيجية اليونيسيف الأساسية أطفال في خلاف مع القانون من خلال مشروع قضاء الأحداث.
- القيام باستعراض عميق للمشروع لتحديد مدى مطابقة تدخلات اليونيسيف للأهداف المخططة والإستراتيجيات والتغطية كما أوضحت ذلك خطة العمل الرئيسية للأعوام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦
- دراسة تجربة تنفيذ البرامج والإستفادة من الدروس التي يمكن الإستفادة منها في مشاريع أخرى مماثلة.
- معرفة وتحليل موقفات التنفيذ وتقديم توصيات لليونسيف حول دورها المستقبلي وتدخلها في الفترة المتبقية من المشروع.
- تقييم فعالية وكفاءة وتأثير المشروع وتحليل النتائج والأنشطة وإلى أي مدى هي باقية وقابلة للتقليد.

منهج البحث

- منهج البحث الذي تم إتخاذه هو القيام بمقابلات مع المساهمين بتبعها زيارات ميدانية وحوارات في ثلاث محافظات ومراجعة مكتبية لكل الوثائق المتعلقة بالأطفال الخارجين على القانون في اليمن (تحليل للموقف ودراسات

مكتب اليونيسيف في اليمن عمل ونفذ أنواعا من البرامج داخل اليمن بصفة مستمرة ابتداء من إتفاق التعاون الأساسي عام ١٩٦٢ حتى برنامج التعاون الخاص بالأطفال والنساء لعام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦. إن الغرض الأساسي من هذه البرامج هو مساعدة الحكومة على تطوير سياسات وطنية شاملة وإستراتيجيات لكل قضايا حماية الطفل. ويدعم البرنامج أيضا تحسين التشريع حول قضايا الحماية ويقوى الإمكانات الوطنية لكي ترتفع إلى مستوى المقاييس الدولية.

برنامج حماية الطفل أمد اليونيسيف برامج اليونيسيف في اليمن والتي تتضمن مشروع العدالة تجاه الأحداث كبرنامج دوري للأعوام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦. وتتعاون اليونيسيف عن كثب مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الداخلية ووزارة العدل والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة وعدد من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. إن واحدة من الأولويات العاجلة لبرنامج حماية الطفل هي تقوية وتوسيع نظام قضاء الأحداث في اليمن من أجل أن يحصل الصغار على أحسن الخدمات القانونية والاجتماعية التي يستحقونها.

إن الغرض من التقييم إعطاء صورة عما أنجزته اليونيسيف ومالم تتمكن من

إن مشكلة الأحداث تعتبر مشكلة وطنية من قبل كل المساهمين.

- كل مخرجات المشروع تستجيب